ذلك ايذانا بأن تفتح مصر ( وبالتالي جامعة الدول العربية ) ملف مسألة الضم من جديد خاصة وان الدورة الثانية عشرة لمجلس الجامعة كانت على الابواب .

في مطلع اذار ١٩٥٠ وجهت حكومة عموم فلسطين مذكرة الى الامانة العامة للجامعة العربية وصفت « بالعواقب الوخيمة » اغفال دعوتها الى الاشتراك في دورات مجلس الجامعة ، فأن ذلك يفسح المجال « لمن يحاولون اصطناع النطق باسم عرب فلسطين وانتحال تمثيلهم »(١٢١). وقد ذكرت « الاهـرام » « ان مفتي فلسطين طلب بالحـاح تمثيل بلاده في اجتماعات الجامعة العربية المقبلة وان رفعة النحاس باشا [ رئيس الوزراء المصري ] وافق على ذلك »(١٢٢). وقد انعكست الموافقة المصرية في قـرار اتخذه مجلس الجامعة في الجلسة الثانية لانعقاده ( ١٩٥٠/٣/٢٧ ) بدعوة « حكومة عموم فلسطين لارسال ممثلها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة وان لحكومة عموم فلسطين ان تنتخب عنها مندوبا او اثنين او ثلاثة »(١٢٣).

كان واضحا ان اتجاه سياسة مصر الوفدية الخروج بقرار من الجامعة العـربية يدين شرق الاردن مما يحرج هذه الاخيرة وهي مقدمة على اجراء انتخابات نيابية تختتم بها اجراءات الضم . ويبدو ان ذلك الموقف المصري الجديد لم يكن متوقعا من جـانب شرق الاردن ، ففي بيان اصدرته الحكومة الاردنية في اليـوم التالي لقرار الجـامعة بدعوة حكومة عموم فلسطين الى المشاركة في اعمالها بينت الحكومة الاردنية انه وصل اليها « اشارات الى اتجاهات جديدة والى وجود شيء من العزم والتصميم ، فيمـا يتعلق بأمور كانت متفقة في جميع الابحاث التي جرت بشأنها في عهد الحكومات المصرية المتتابعة منذ اواخر سنة ١٩٤٩ حيث اتفق مبدئيـا على مصـير القسمين العربيين الشرقي والجنوبي من فلسطين ، وعلى التعاون للحصول على أرض تصلهما بل وعلى مبدأ الاستفادة من ميناء غزة ، وان هذه المبادىء كانت كذلك مقبولة لدى الحكومتـين السورية واللبنانية حسبما تبين من احاديث جرت معهما في خلال شهر سبتمبر ١٩٤٩ كما كانت غير معترض عليها من الحكومة العراقية »(١٢٤). كان الموقف المصري الجديد مفاجئا لشرق الاردن « ولا سيما وقد تقرر دعوة رئيس حكومة عموم فلسطين علـى الرغم مما هو معروف من موقف هذه البلاد بشأنها » ، كما ذكر ذلك البيان ، لذلـك رأت الحكومة الاردنية « ان تكتفي بأن يمثلها لدى مجلس الجامعة وزيرهـا المفوض بالقاهرة على ان يتجنب بحث الامر الذي لا تستطيع ان تقره وان يشترك في غيره من الامور » . وكان واضحا لعبد الله ، كما في حديث له الى « التايمز » اللندنية « انـه عند النظر في المشكلة الفلسطينية فأن اي اقتراح لضم القسم العربي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية سيلقى معارضة »(١٢٥)، وكان ذلك صحيحا باطلاق، فتأثيرات مصر في الجامعة العربية كانت بغير حاجة الى نقاش . وهكذا اقر مجلس الجـامعة العربية بجلسته السادسة في ١٩٥٠/٤/١٣ القرار التالي :

« نظر المجلس في موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية في وضعها الراهن وقرر ما يلي :

اولا : تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الاعضاء في ١٢ ابريل [ نيسان ] ١٩٤٨ وهو القرار الذي ينص على ان دخول الجيوش العربية لفلسطين لانقاذها يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال او التجزئة لفلسطين وانه بعد اتمام تحريرها تسلم الى اصحابها ليحكموها كما يريدون .

ثانيا : اعتبار هذا القرار نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن .

ثالثا : اذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولاحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، وذلك وفقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق وللملحق الخاص بفلسطين .